المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2013

تقرير حول المقاصة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة: 1

1. تذكير تاريخي: 2

الفصل الأول: تسيير نظام المقاصة 5

I. نظام التسيير: 5

II. آليات دعم المواد الغذائية: 5

III. آليات دعم المواد النفطية: 8

الفصل الثاني: محددات للدعم 11

I.السوق الدولية 11

1. تطور أسعار النفط وغاز البوتان 11

2. تطور أسعار المنتجات الفلاحية 12

II. السوق المحلية 14

1. سعر البيع الداخلي عند الاستهلاك 14

2. تطور حجم الكميات المستهلكة من المواد المدعمة: 18

3. معدل تغطية الاستهلاك عن طريق الإنتاج المحلي 21

III. تطور نفقات المقاصة 23

1. نفقات المقاصة: 2002-2011 23

2. وضعية المقاصة بالنسبة لسنة 2012: 28

3. توقعات تكلفة الموازنة لسنة 2013: 30

مقدمة:

سجلت الأسواق العالمية للمواد الاولية خلال السنوات الأخيرة تحولات هيكلية و عميقة كانت لها الأثر على تقلبات أسعار المنتجات النفطية و الفلاحية و التي تضاعفت أربع مرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 الى سنة 2012، حيث انتقل متوسط السعر السنوي للنفط الخام لعامي 2002 و 2011، على التوالي من 25 دولار للبرميل إلى أكثر من 111 دولار للبرميل. أما بالنسبة للسكر الخام والقمح اللين، فقد ارتفع متوسط سعريهما على التوالي من 190 دولار للطن و 110 دولارات للطن إلى 660 دولار للطن و 315 دولار للطن خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 الى سنة 2011.

و قد مكن نظام دعم أسعار بيع المنتجات البترولية وبعض المنتجات الفلاحية في المغرب من حماية المواطنين و النسيج الانتاجي الوطني من تقلبات أسعار هذه السلع في السوق الدولية، مما ساهم في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وضمان الاستقرار الاجتماعي. بالمقابل عرفت نفقات المقاصة ارتفاعا مهما في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من حوالي 4 مليار درهم في عام 2002 إلى نحو 49 مليار درهم في عام 2011 على التوالي 0,9٪ و 6,1 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

هكذا واعتبارا للجهود المبذولة لتغطية مصاريف الموازنة، وأمام محدودية نظام الدعم الحالي على مستوى الاستهداف و كذا تأثيره على تفاقم عجز ميزانية الدولة أمام ارتفاع الأسعار الدولية للمواد النفطية والفلاحية و انعكاساته السلبة المحتملة على تمويل برامج الاستثمار ومشاريع الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة ، فقد أصبح من الضروري تسريع وتيرة إصلاح هذا النظام بالشكل الذي يمكن من تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و تحسين عملية الاستهداف عبر دعم الطبقات الفقيرة و المعوزة.

يتناول هذا التقرير معالجة الاشكاليات المرتبطة بدعم الأسعار عند الاستهلاك عبر تشخيص أليات الدعم و تحليل العوامل المحددة لتكلفة الموازنة . حيث أنه وبعد التذكير التاريخي حول ظروف نشأة نظام القاصة وتطوره، نكرس الفصل الأول من هذا التقرير إلى وصف آليات تمويل المواد المدعمة. أما الفصل الثاني فيركز على محددات الدعم، بما فيها تطور أسعار المواد المدعمة في السوق الدولية ومعطيات السوق المحلية المتعلقة بتطور حجم الكميات المستهلكة و معدل تغطية الاحتياجات الوطنية بواسطة الإنتاج المحلي.

1. تذكير تاريخي:

يشكل نظام الدعم الموضوع من طرف السلطات العمومية في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي عنصرا هاما من عناصر النظام المغربي للحماية الاجتماعية. و تتلخص الأهداف المتوخاة من وراء وضعه في ضمان استقرار أسعار السلع الأساسية ، والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين والتنمية الاقتصادية لقطاعات معينة.

من الناحية الاجتماعية، يهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار أسعار المواد الأساسية في ظل تقلبات الأسواق العالمية لهذه المواد وتجميد أسعارها عند الاستهلاك على مدى فترة طويلة. أما من الناحية الاقتصادية، فان الهدف هو دعم تنمية قطاعات معينة من خلال تحقيق:

- سعر مرجعي بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة الشمندر و قصب السكر والقمح اللين؛
- هوامش ربح لفائدة الصناعات السكرية والمطاحن ومصافي النفط.

بخصوص المنتجات البترولية، فان نظام المعادلة الذي يرتكز على التخفيف من حدة أسعار بعض المنتجات ذات الصبغة الاجتماعية أو الاقتصادية و الذي تم اعتماده بعد الاستقلال قد تم التخلي عنه في يناير من سنة 1995 و ذلك بسبب تفاقم العجز المسجل نتيجة الصدمات النفطية المختلفة، حيث تم اعتماد نظام المقايسة كتدبير جديد لأسعار المواد النفطية السائلة. و قد اتضحت محدودية هذا النظام الجديد بشكل سريع بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط عند نهاية القرن الماضي و هو ما أجبر السلطات العمومية على التخلي عن نظام المقايسة في سبتمبر 2000 وبالتالي التدخل لدعم سعر الاستهلاك للمواد النفطية السائلة.

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية و الغذائية، فان هذا النظام لم يكن يطبق سوى على السكر في عام 1960، وقد تم تمديده ليشمل منتجات أخرى (الدقيق والزيت والحليب والزبدة والأسمدة) ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، تم العمل على التخفيض التدريجي لقائمة هذه المنتجات المدعمة.

ومع ذلك، و نظرا للتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة، تم إضافة مادتين اثنين، ويتعلق الأمر بواردات السكر الخام و القمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الحر.

و يوضح الجدول أدناه المحطات التاريخية التي ميزت تطور نظام المقاصة المغربي:

قبل سنة 1960	حصر الدعم لفائدة مادة السكر
1966	تمديد الدعم للحبوب: القمح اللين والقمح الصلب بالنسبة لمجموع للكميات المسحوقة بالمطاحن الصناعية
1973	تمديد الدعم للحليب
1974	تمديد الدعم للزيوت الغذائية
1983	تعليق الدعم على الحليب
1987	تحرير الاسعار الداخلية لحبوب غير القمح اللين
1988	تحديد الدعم للدقيق الوطني في حصيص سنوي اقصاه 10 مليون قنطار
1995	سن نظام المقايسة بالنسبة لأسعار المواد البترولية السائلة
1996	تحرير السلاسل الصناعات الغذائية و تحديد المنحة الجزافية للسكر و الزيت
1999	استرجاع الدعم بالنسبة للسكر المخصص للإنتاج الصناعي الغير الموجه للتصدير
شتنبر 2000	تعليق العمل بنظام المقايسة بالنسبة للمواد النفطية
نونبر 2000	تعليق الدعم بالنسبة للزيوت الغذائية باستثناء الاقاليم الصحراوية
ابريل 2006	تحديد منحة للسكر الخام عند الاستيراد في حالة تخطي الثمن المرجعي
شتنبر 2007	منح دعم القمح اللين عند الاستيراد المخصص لإنتاج الدقيق الحر في حالة تخطي الثمن المرجعي

الفصل الأول:

تسيير نظام المقاصة

الفصل الأول: تسيير نظام المقاصة

I. نظام التسيير:

تميز نظام دعم المواد الغذائية الأساسية بمرحلتين اثنتين:

قبل يوليو 1996: تميز نظام دعم المواد الغذائية الأساسية بإدارته و تنظيمه بالكامل من المنبع إلى المصب، بما في ذلك تحديد الاسعار الفلاحية، والهوامش الصناعية و هوامش التوزيع وأسعار البيع عند الاستهلاك. حيث يتم التزود بهذه المواد عن طريق طلبات العروض تنظمها الإدارة لصالح المهنيين مع تحمل المقاصة للفرق بين تكلفة الانتاج وسعر البيع للمستهلك المحدد من طرف الدولة.

كان هذا النظام يطرح عدة سلبيات، أهمها ضرورة المراجعة السنوية للهوامش الصناعية على أساس تكلفة الانتاج التي لا تحدد غالبا بشكل دقيق مما يعود بالربح على بعض الوحدات الصناعية و ذلك بسبب تحديد الثمن و الهوامش بناء على متوسط معايير معينة، الشيء الذي لا يشجع على التنافسية وتحسين الجودة.

منذ يوليو 1996: تم تحرير الواردات، وإنشاء حماية جمركية للإنتاج المحلي مع تحديد تعويض جزافي بالنسبة للسكر وزيت المائدة. بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة، فقد تم اعتماد نظام المقايسة منذ عام 1995 واقتصر الدعم على مادة غاز البوطان. و قد تم تعليق هذا النظام منذ سبتمبر 2000، نتيجة الارتفاعات التي عرفتها الأسواق العالمية لهذه المواد، وكانت النتيجة أن أصبحت ميزانية الدولة تتدخل لتحمل الفارق بين الأسعار في السوق الدولية وأسعار البيع المحلية.

II. آليات دعم المواد الغذائية:

يتم الدعم حاليا بالنسبة لمختلف المواد على النحو التالي:

السكر:

- **السكر المكرر**: ابتداء من سنة 1996، تم اقرار منحة جزافية على الاستهلاك المحلي تبلغ 2.000 درهم للطن (دون احتساب الرسوم) ، و قد تمت الزيادة في هذه المنحة ابتداء من سنة 2012 لتبلغ 2.366 درهم للطن (دون احتساب الرسوم) على إثر إعادة تقييم أسعار النباتات السكرية و الهادفة لتشجيع و تأهيل هذه السلسلة.

- **السكر الخام:** نظرا لارتفاع أسعاره في السوق الدولية في السنوات الاخيرة، فقد أصبحت الواردات من هذا المنتج الخاضعة لتعرفة جمركية تصل 35٪ من ثمن الاستيراد ، تستفيد منذ عام 2006 من منحة عند الاستيراد في حالة ما تجاوز الثمن المرجعي للاستيراد المحدد في 4.700 درهم للطن و الذي يبلغ ابتداء من سنة 2012 ، 5.051 درهم للطن أخذا بعين الاعتبار إعادة تقييم النباتات السكرية المحلية.

- **استرداد الدعم الموجه للسكر المكرر:** رغبة في حصر الاستفادة من دعم السكر على الأسر، تم إقرار استرداد الدعم الموجه للسكر المستعمل من قبل بعض الصناعات الغير الموجهة للتصدير، بما في ذلك صناعات البسكويت، والشوكولاتة و قطاع المشروبات الغازية وغير الغازية. و في عام 2006، تم حصر هذا الاسترداد بالنسبة لصناعة المشروبات الغازية و غير الغازية.

- **النظام الضريبي المطبق على السكر:** تخضع واردات السكر الخام والسكر المكرر (مسحوق وقطع) لتعرفة جمركية تبلغ على التوالي 35٪ و (42٪ و 47٪) من السعر المحتسب على اساس التكلفة و مصاريف النقل . و تعتبر هذه التسعيرة المطبقة على السكر أداة لحماية الإنتاج الوطني من خلال تحديد السعر المستهدف عند الاستيراد و المحدد في 5.051 درهم للطن بالنسبة للسكر الخام، و 5.700 درهم بالنسبة للسكر المسحوق، و 6.500 درهم بالنسبة لمكعبات السكر. اما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فان السكر المكرر يخضع لتسعيرة مخفضة تساوي 7٪ قابلة للاسترجاع من طرف المهنيين.

- **تمويل دعم السكر :** يتم دعم مادة السكر بنسبة 94٪ من الميزانية العامة، كما أن هناك مساهمة للحساب الخاص للخزينة "صندوق دعم الاسعار" والذي عرفت موارده انخفاضا مهما خلال السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع أسعار السكر الخام في السوق الدولية (تبلغ مساهمة هذا الصندوق 6٪ في عام 2011 مقابل 55٪ في عام 2004).

الدقيق الوطني و القمح اللين:

- **الدقيق الوطني للقمح اللين :** يقتصر حاليا الدعم بالنسبة لهذا المنتج في حصيص سنوي يبلغ 9 مليون قنطار سنويا أي ما يعادل ربع الكمية السنوية المسحوقة من القمح اللين من طرف المطاحن الصناعية. و يتم تحديد ثمن بيع القمح للمطحنة وهوامش السحق و ثمن البيع

للمستهلك، فضلا عن مبالغ إعانات السحق سنويا، بقرار وزاري مشترك للسادة الوزراء المكلفين بالفلاحة و الشؤون العامة و المالية ، كما تتحمل الدولة تكاليف نقل القمح والدقيق. و يتم تزويد المطاحن بالقمح اللين المخصص للدقيق المدعم عن طريق تنظيم طلبات عروض حيث تعطى الأولوية للإنتاج المحلي في فترة التجميع.

- **المنتوج المحلي من القمح اللين**: قبيل كل موسم فلاحي، يتم تحديد سعر مرجعي لتسويق هذا المنتوج و كذا شروط الاستفادة من منحة التخزين بقرار وزاري مشترك للسادة الوزراء المكلفين بالفلاحة و الشؤون العامة و المالية. وفقا لذلك، يتم منح دعم جزافي للمحصول الوطني من القمح اللين المسوق يساوي الفرق بين السعر المرجعي والسعر المستهدف و المحدد في 260 درهم للقنطار. بالنسبة للموسم الفلاحي الحالي، يبلغ الدعم الجزافي للكميات المسوقة من القمح اللين 30 درهم للقنطار.

- **القمح اللين المستورد:** قصد توفير الحماية للإنتاج المحلي من القمح اللين، يخضع استيراد هذه المادة لنظام تعريفة جمركية يهدف لتحقيق سعر عند الاستيراد لا يتعدى 260 درهم للقنطار. غير أنه و منذ سنة 2007، و نظرا للتذبذب القياسي لسعر القمح اللين في الأسواق العالمية و و من أجل ضمان تزويد السوق الوطنية من القمح اللين و تفادي تأثير هذه الارتفاعات على أسعار الدقيق و بالتالي أسعار الخبز، تحمل الدولة لفارق السعر بين الأسواق العالمية للقمح اللين و الثمن المرجعي عند الاستيراد المحدد في 260 درهم للقنطار.

- **تمويل دعم الدقيق و القمح :** يتم تمويل جل الدعم الموجه للدقيق و القمح من طرف الميزانية العامة حيث بلغ متوسط هذه المساهمة ما يناهز 88% خلال الفترة 2008-2011، أما عن الحساب الخاص للخزينة "صندوق دعم الأسعار بعض المواد الغذائية" ، فقد تناقصت مساهمته في دعم الدقيق بسبب إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين نتيجة الارتفاع القياسي في أسعار هذه المادة في السوق الدولية، حيث بلغت هذه المساهمة 2٪ في عام 2011 مقابل 50٪ في عام 2004.

عباد الشمس المحلية:

- **الإنتاج المحلي من عباد الشمس:** بعد تحرير سلسلة الزيوت النباتية في نونبر من سنة 2000، فقد تم تخصيص منحة جزافية للمنتجين المحليين لبذور عباد الشمس، يتم تحديدها بناء على سعر هذا المنتوج في السوق الدولية، و ذالك من أجل لضمان سعر الشراء لدى الفلاحين يساوي 4000 درهم للطن وبهامش تجميع يساوي 400 درهم للطن تستفيد منه التعاونيات المكلفة بهذه العملية.

- **تكلفة دعم عباد الشمس:** بالنسبة لسنة 2010، فقد بلغ الدعم الموجه لبذور عباد الشمس 22 مليون درهم مقابل 32 مليون درهم سنة 2009. اما بالنسبة للسنتين2011 و 2012، فانه لم يتم منح أي دعم لهذا المنتج بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المنتج على مستوى السوق الدولية.

- **تمويل دعم عباد الشمس:** يتم تمويل عباد الشمس من الميزانية العامة. و تجدر الاشارة الى أنه منذ سن هذا النظام، فان متوسط الدعم الممنوح لعباد الشمس للفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2012 ما يناهز 1.225 درهم للطن بتكلفة إجمالية بلغت 400 مليون درهم.

III. آليات دعم المواد النفطية:

المنتجات البترولية السائلة:

- **نظام المقايسة بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة:** تبعا لتحرير قطاع المنتجات النفطية في عام 1995، قررت الحكومة مقايسة أثمنة البيع المحلية بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة المكررة (البنزين والغازوال و الفيول) مع نظيرتها في السوق الدولية و ابقاء الدعم لفائدة غاز البوطان فقط.

حيث تتم مراجعة أسعار البيع عند التكرير بالنسبة لهذه المنتجات في اليوم الاول و السادس عشر من كل شهر على أساس مقايستها مع الأسعار المسجلة بالسوق العالمية "روتردام " تبعا للعناصر المشار اليها في بنية اسعار المنتجات النفطية. وتبعا لذلك، ينبغي المراجعة الدورية لأثمنة البيع عند الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التالية: البنزين والغازوال و الفيول على أساس سعر الشراء المشار اليه أعلاه وفقا لبنية اسعار البيع والتوزيع.

- **تعليق العمل بنظام المقايسة:** نظرا لارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية، فقد تم تعليق نظام المقايسة بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة منذ سبتمبر 2000، ونتيجة لذلك، فان ميزانية الدولة تتدخل لتعويض الفرق بين الأسعار المسجلة في السوق الدولية و أسعار البيع في السوق المحلية.

غاز البوطان

- **الدعم الموجه لغاز البوطان:** على الرغم من تقلب أسعار البيع عند التكرير نتيجة تطور أسعار هذه المادة في السوق الدولية فإن أسعار بيع هذا المنتوج عند الاستهلاك المحلي بقيت مستقرة . حيث أن الفارق بين سعر البيع في السوق المحلية و السوق الدولية و الذي لا يتم عكسه على المستهلك، يتحمله صندوق الموازنة عبر الاقتطاعات المطبقة على أسعار بيع باقي المواد النفطية السائلة الأخرى (نظام المعادلة) و اعتمادات المرصودة من الميزانية العامة للدولة.

للإشارة، و رغم ارتفاع اسعار غاز البوطان في السوق الدولية، و التي تضاعفت خمسة مرات خلال السنوات الاخيرة، فان أسعار بيع هذه المادة عند الاستهلاك لم تعرف اي تغيير منذ سنة 1990 و ذلك على الرغم من ان حجم الكميات المستهلكة قد تضاعفت خلال العشرية الاخيرة. نتيجة لذلك فإن الاقتطاعات المطبقة على أسعار بيع باقي المنتجات البترولية السائلة لصالح صندوق المقاصة لم تعد كافيا لتمويل تكلفة دعم غاز البوتان، و بالتالي اصبحت الميزانية العامة للدولة تتدخل لتغطي قرابة 90٪ من هذا الدعم.

- **النظام الضريبي المطبق على المنتجات النفطية:** في عام 1995، تقرر الإبقاء فقط على الضريبة على القيمة المضافة على واردات النفط الخام وتم نقل رسوم الاستيراد على هذا المنتج الى المنتجات النهائية المعروضة للاستهلاك حيث فرضت على كل منتج ضريبة على الاستهلاك المحلي على أساس الكميات المستهلكة وضريبة على القيمة المضافة محددة حاليا في 10٪؛

- **تمويل الدعم:** يتم تمويل دعم المواد البترولية السائلة من طرف ميزانية الدولة. اما بالنسبة لغاز البوتان، فان تكلفة دعمه تمول بنسبة ٪ 10 من الاقتطاعات المطبقة على اسعار بيع باقي المواد النفطية السائلة الأخرى (نظام المعادلة) و بنسبة٪ 90 من الميزانية العامة .

الفصل الثاني:

محددات الدعم

الفصل الثاني: محددات للدعم

سيتناول هذا الفصل المحددات الخارجية والداخلية لتكلفة المقاصة، و يتعلق الأمر بالتقلبات في أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية و مستوى الأسعار المحلية و تطور استهلاك هذه المنتجات و كذا مستوى تغطية هذا الاستهلاك بواسطة الإنتاج المحلي.

I.السوق الدولية

1. تطور أسعار النفط وغاز البوتان

عرفت السوق العالمية للمنتجات البترولية تحولا كبيرا خلال العقد الماضي، حيث انتقل متوسط السعر السنوي للنفط الخام من 25 دولار للبرميل في عام 2002 إلى أكثر من 111 دولار للبرميل في عام 2011، اي بزيادة بلغت 344٪.

وقد ترافق هذا الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط الخام بارتفاع حاد في معدل التذبذب. وهكذا، و في سنة 2008، تراوحت أسعار النفط الخام من 34 دولار للبرميل إلى 147 دولار للبرميل و الذي اعتبر ذروة تاريخية.

بالنسبة لسنة 2012، فان أسعار النفط الخام في الفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر 2012 تراوحت ما بين 90 و 127 دولار للبرميل مسجلة متوسط سعر بموجب هذه المدة بلغ 112.4 دولار للبرميل.

أسعار النفط الخام برنت في الأسواق العالمية (دولار/للبرميل)

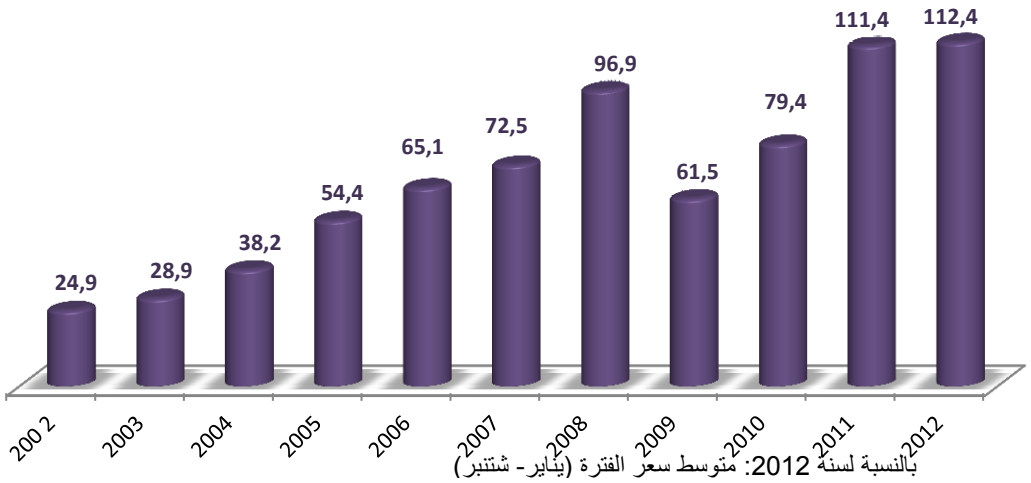

أما بشأن أسعار غاز البوتان، فقد سجلت أسعاره في السوق الدولية نفس الاتجاه التصاعدي في السنوات الأخيرة ، حيث انتقلت خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2002 و 2012 على التوالي من 248 دولار للطن إلى 873 دولار للطن اي بزيادة بلغت نحو 250٪.

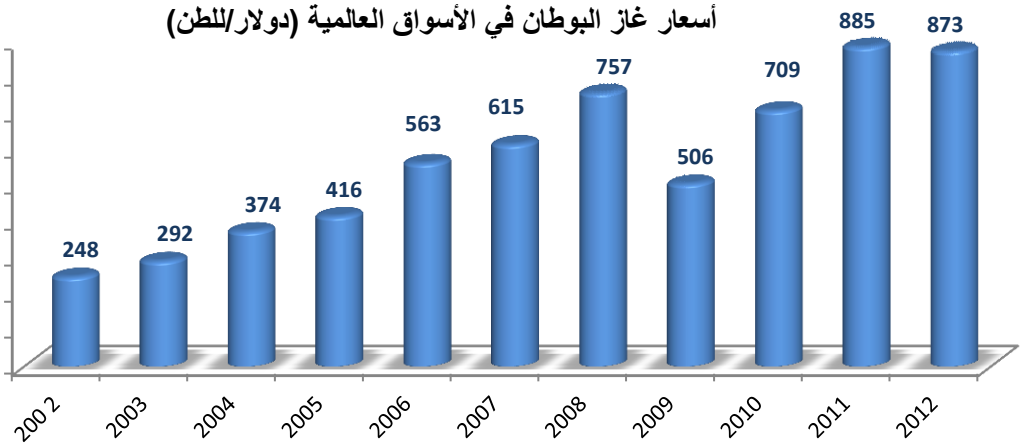

بالنسبة لسنة 2012: متوسط سعر الفترة (يناير- شتنبر)

إن المخاوف المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية التي تعرفها بعض مناطق إنتاج هذه المادة، والزيادة في الطلب على النفط من طرف بعض الدول الناشئة خلال السنوات الأخيرة، مع جمود العرض بالنسبة للمنتجات المكررة نتيجة القصور في الاستثمار الذي عرفه القطاع خلال السنوات 90 ، دون إغفال الدور المتصاعد للأسواق المالية، تعتبر من بين العوامل التي يمكن أن تفسر التغيرات العميقة التي يمر بها سوق النفط خلال السنوات الماضية.

2. تطور أسعار المنتجات الفلاحية

السكر الخام:

أسعار الإستراد للسكر الخام (دولار/للطن)

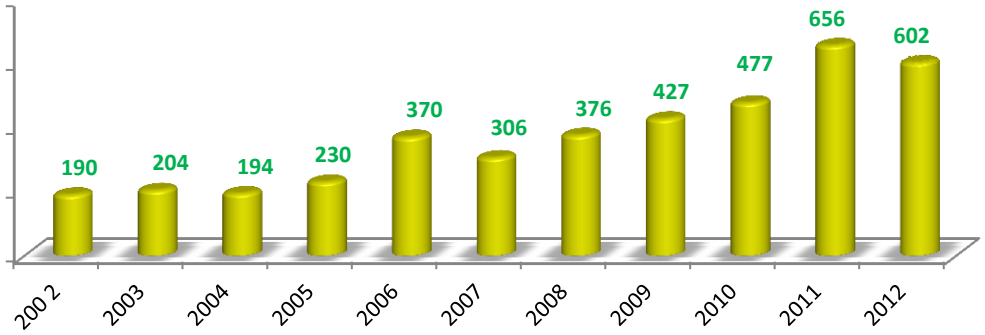

بالنسبة لسنة 2012: متوسط سعر الفترة (يناير-شتنبر)

فيما يتعلق بالسكر الخام، هناك مرحلتين مهمتين ميزتا تطور اسعاره خلال الفترة 2002-2012:

- **المرحلة الاولى: (2002-2007):** تضاعفت أسعار السكر الخام تقريبا من 190 دولار للطن في عام 2002 إلى 370 دولار للطن في عام 2006. ومع ذلك، ظل سعر تكلفة الانتاج عند الاستيراد دون السعر المستهدف.

- **المرحلة الثانية (2008-2012):** باستثناء عام 2009، تميز سعر السكر الخام خلال هذه الفترة بتقلبات شديدة، حيث سجل في عام 2011 أعلى مستوى له منذ ثلاثين سنة. و قد بلغ متوسط سعر الواردات لهذا العام 656 دولار للطن مقارنة مع 477 دولار للطن سنة 2010.

وفقا للمحللين، فإن انخفاض مستويات المخزونات العالمية من السكر كانت سببا وراء هذه التقلبات، حيث سجلت هذه المخزونات أدنى مستوى لها في عامي 2010 و 2011 منذ عشرين سنة. أما خلال سنة 2012، فقد سجلت أسعار السكر في السوق العالمية انخفاضا نسبيا بالمقارنة مع المستويات التاريخية المسجلة في عام 2011، و رغم ذلك، يتوقع بعض المحللون أن تظل أسعار السكر الخام على مستوى عال خلال العقد 2010-2020.

- **القمح اللين:**

خلال الفترة 2002-2011، سجلت الأسعار القمح في السوق الدولية اتجاها تصاعديا، و هناك مرحلتين اثنتين ميزتا تطور أسعار هذا المنتج خلال هذه الفترة:

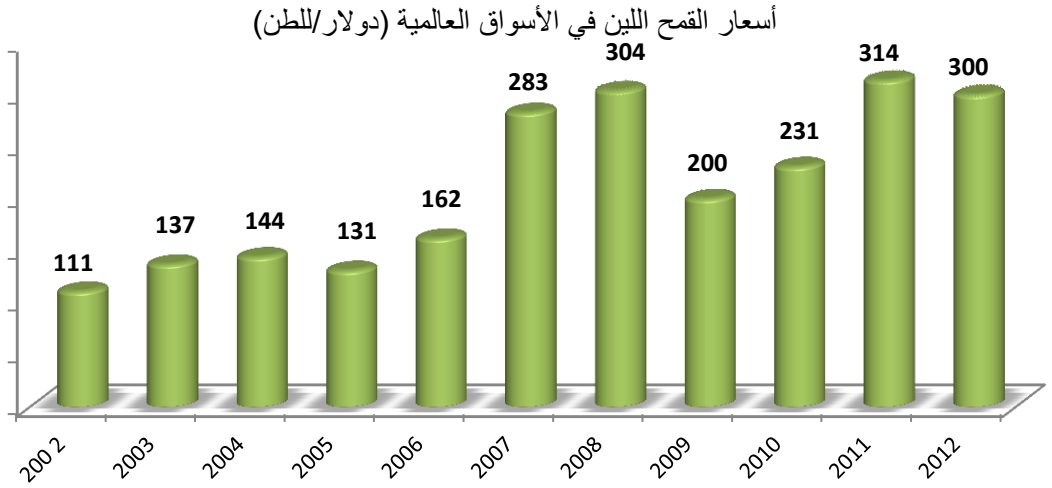

بالنسبة لسنة 2012: متوسط سعر الفترة (يناير-شتنبر)

- **المرحلة الاولى (2002-2006):** تراوح سعر القمح ما بين 111 دولار للطن و 162 دولار للطن ومع ذلك، ظلت التكلفة عند الاستيراد ما دون السعر المستهدف؛

- **المرحلة الثانية (2007-2011):** تميزت أسعار القمح اللين بتقلبات مهمة في السوق الدولية، أمام هذا الوضع، وعلى الرغم من تعليق الرسوم الجمركية، فقد تعدت أسعار الاستيراد الثمن المرجعي مما أدى إلى تخصيص تعويض على الواردات من القمح لتحقيق الاستقرار في أسعار الدقيق و بالتالي استقرار أسعار الخبز.

من الواضح أن ارتفاع وتقلب أسعار السلع الاساسية الفلاحية قد احتد في السنوات الأخيرة، حيث بلغت أعلى مستوياتها منذ السبعينات من القرن الماضي. و بالتالي فإن تكييف السياسات القطاعية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الفلاحة والطاقة مع المعطيات الجديدة للسوق الدولية ستشكل من جهة تحديا كبيرا ومن جهة أخرى فرصة لبلادنا للتحصن و مواجهة المخاطر المرتبطة بعدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية من أجل ضمان التزود العادي للسوق الوطنية و استقرار أسعارها .

II. السوق المحلية

1. سعر البيع الداخلي عند الاستهلاك

أمام الارتفاع المسجل في أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية خلال الفترة 2004-2012، فقد تم العكس الجزئي لهذه الارتفاعات على مستوى أسعار بيع عند الاستهلاك لبعض المواد النفطية. وهكذا، فان مراجعة أسعار بيع المنتجات البترولية السائلة خلال هذه الفترة كانت كما يلي:

مراجعة أسعار البيع عند الاستهلاك للمواد النفطية السائلة خلال الفترة 2004-2012

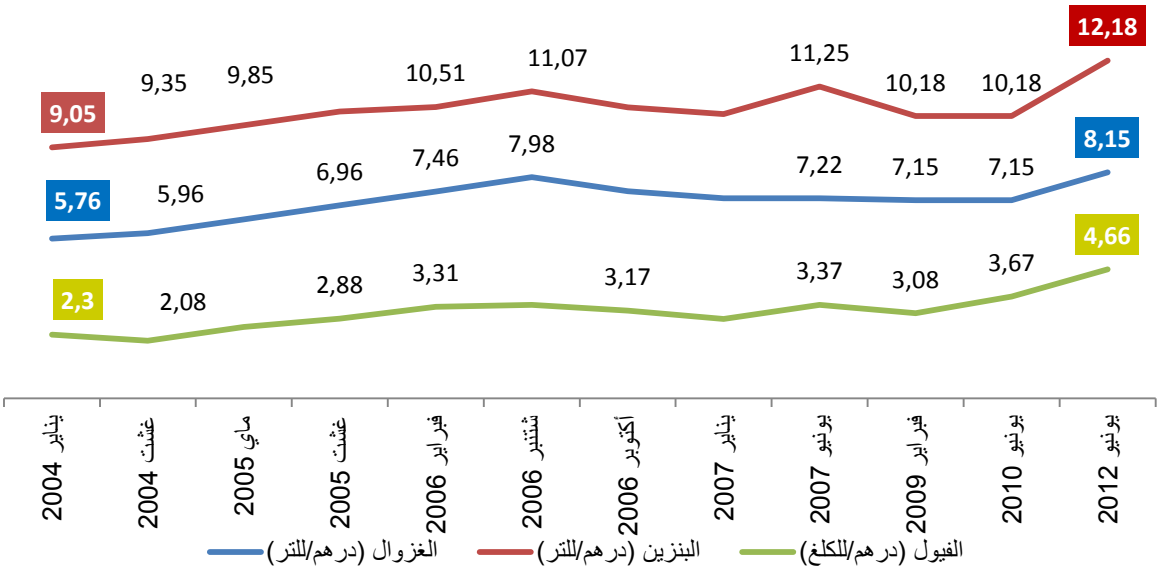

خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2012، انتقل سعر الغازوال والبنزين على التوالي من 5,76 درهم للتر و 9,05 درهم للتر إلى 8,15 درهم للتر و 12,18 درهم للتر و هو ما شكل على التوالي زيادة بنسبة 41% و 35% . بينما تضاعف سعر الفيول المستخدم من قبل بعض الصناعات لينتقل من 2.3 درهم للكيلو غرام إلى 4.66 درهم للكيلو غرام. في حين لم تعرف أسعار غاز البوطان والفيول المخصص لإنتاج الكهرباء أي تغيير خلال هذه الفترة.

و رغم هذه المراجعة، فإن مستوى أسعار البيع المحلية للمواد النفطية تبقى أقل بكثير من أسعارها في السوق الدولية. و يترجم رسم البيان التالي الفارق بين سعر البيع المحلي والسعر بالسوق الدولية، و الذي يتم تحمله من قبل الميزانية العامة للفترة الممتدة من عام 2008 وحتى سبتمبر 2012 و ذلك على النحو التالي:

الدعم المتوسط السنوي خلال الفترة 2008-2012

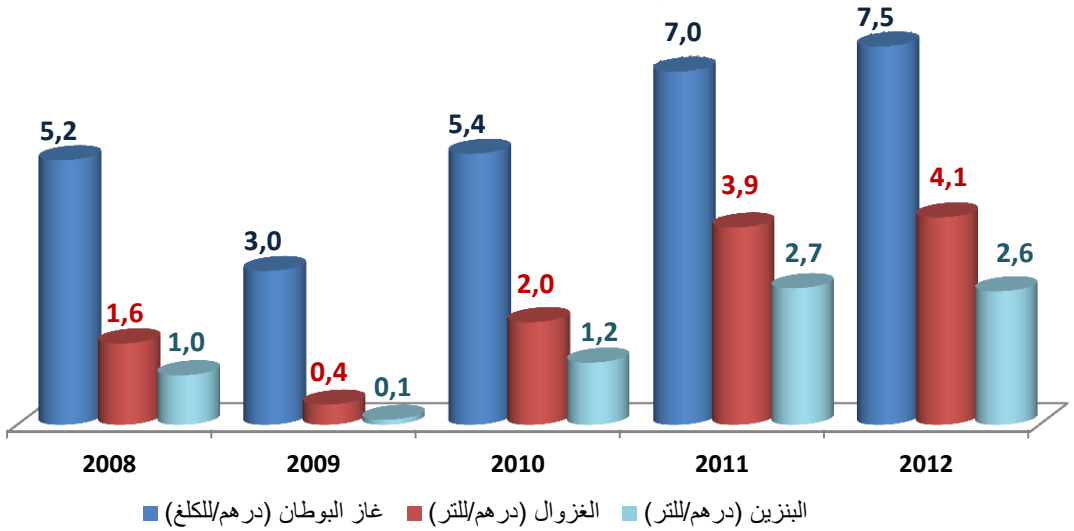

بالنسبة لسنة 2012: متوسط الدعم خلال الفترة (يناير - شتنبر)

كنسبة مئوية من سعر البيع عند الاستهلاك، يبلغ الدعم المتوسط السنوي للمواد النفطية خلال الفترة 2008-2012 ما يلي:

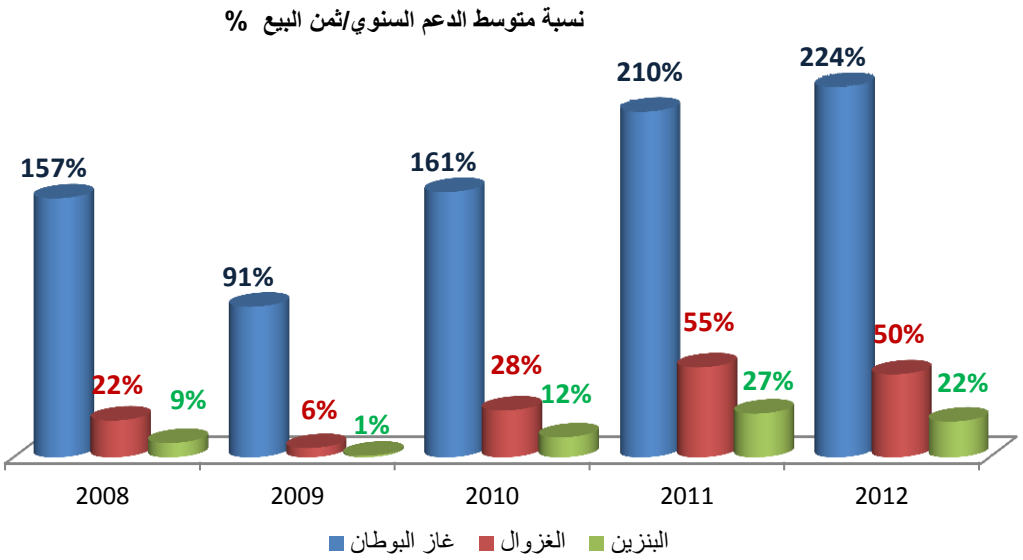

بالنسبة لسنة 2012: على أساس أسعار البيع الحالية

كما هو مبين، فقد ارتفعت قيمة الدعم الموجه للمواد النفطية السائلة بشكر ملحوظ خلال الفترة الممتدة من 2008 حتى 2012.

بالنسبة لمادة الغزوال، فقد ارتفعت نسبة الدعم مقارنة بثمن البيع للعموم من 22% خلال سنة 2008 لتتعدى 55% خلال سنة 2011. و رغم مراجعة سعر هذه المادة خلال شهر يونيو 2012، فلا يزال الدعم في مستويات مرتفعة حيث يسجل خلال الربع الثالث من سنة 2012 ما يناهز 50% من ثمن البيع.

فيما يخص البنزين، فقد انتقلت نسبة الدعم مقارنة بثمن البيع للعموم من 9% خلال سنة 2008 لتتعدى 27% خلال سنة 2011 و 22% خلال سنة 2012 رغم مراجعة سعر هذه المادة خلال هذه السنة.

بالنسبة لمادة غاز البوطان، عرفت نسبة الدعم مقارنة بثمن البيع ارتفاعا قياسيا خلال الفترة 2008-2012 منقلتا على التوالي من 157% إلى 224%.

أما بخصوص الفيول، فيبلغ الدعم المخصص للفيول المستخدم من قبل بعض الصناعات و الفيول المستعمل لإنتاج الطاقة الكهربائية كما يلي:

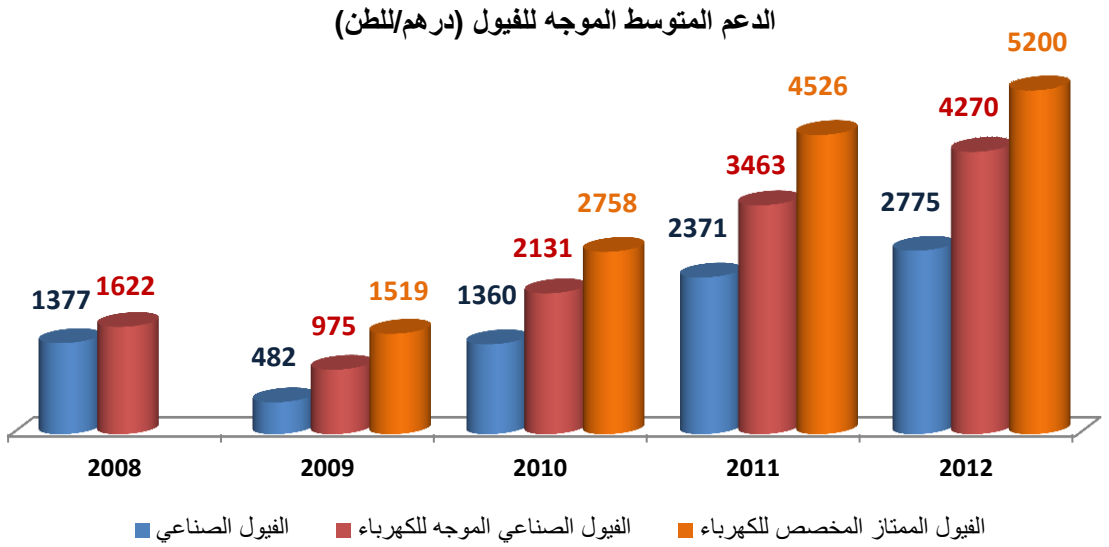

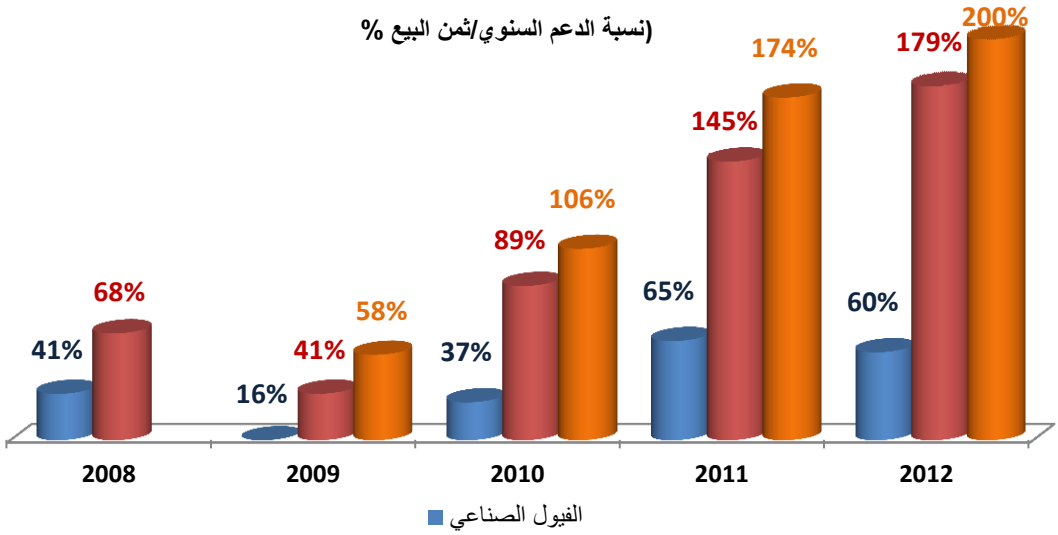

بالنسبة لسنة 2012: على أساس أسعار البيع الحالية

بالنسبة لمادة الفيول الصناعي، فقد انتقلت مستويات الدعم خلال الفترة 2008-2012 على التوالي من 41% إلى 60%. و هي مستويات تبقى منخفضة مقارنة بالمواد الاخرى نتيجة مراجعة سعر الفيول خلال السنوات الاخيرة 2010 و 2012.

بالمقابل، تسجل مستويات الدعم بالنسبة للفيول الموجه لإنتاج الكهرباء مستويات جد مرتفعة تفوق 200% بالنسبة للفيول الخاص نتيجة عدم مراجعة أسعار الفيول المستعمل لإنتاج الكهرباء..

هذه المستويات المرتفعة لدعم المواد النفطية، تفسر بشكل جلي الارتفاع الملحوظ في نفقات المقاصة خلال السنوات الأخيرة والتي من المحتمل أن تتعدى خلال سنة 2012 ما يناهز 45 مليار درهم بالنسبة للمواد النفطية.

2. تطور حجم الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:

المنتجات النفطية

تضاعف الاستهلاك السنوي من المنتجات النفطية بين 2002 و 2012 ، حيث انتقل من 6 ملايين طن إلى نحو 11 مليون طن، اي بزيادة تقدر ب 80٪.

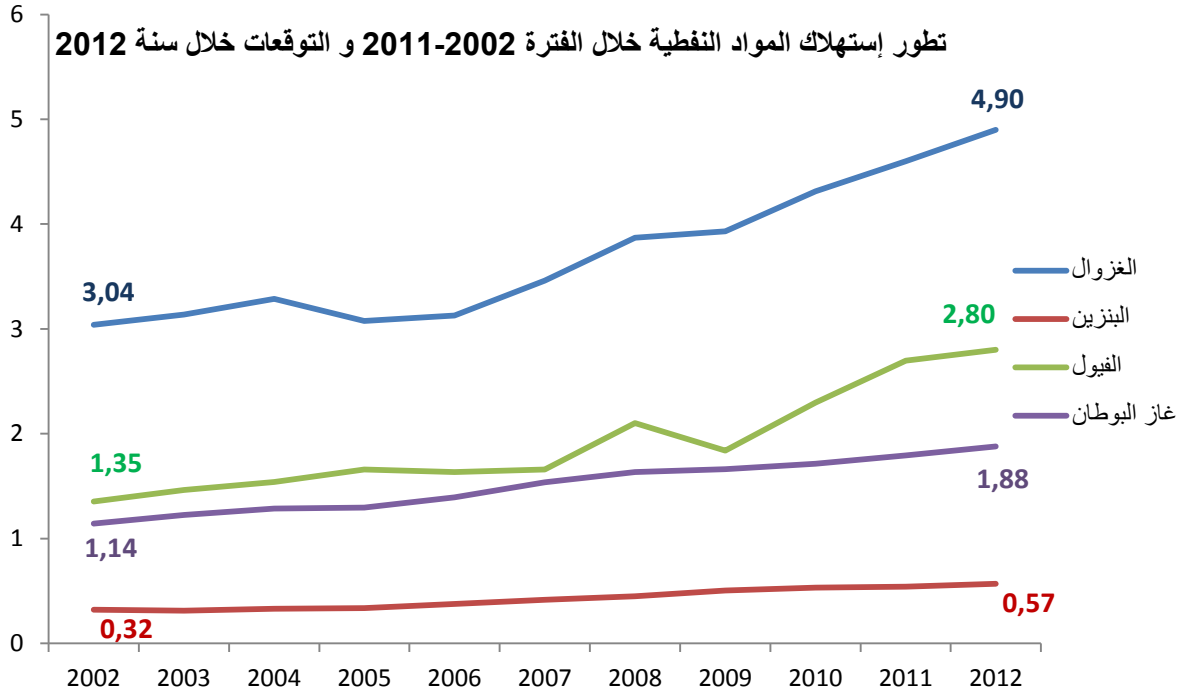

سجل الاستهلاك السنوي للمواد النفطية زيادة متوسطة تقدر ب 5% بالنسبة للغازوال و البنزين و غاز البوطان خلال الفترة 2002-2011. في حين سجلت نسبة 7% بالنسبة للفيول خلال السنوات الاخيرة. وتبقى نسبة تطور الاستهلاك مرتفعة مقارنة بالنمو الديمغرافي الذي سجل خلال نفس الفترة ما يناهز 1,2%.

من جهة أخرى، يمثل استهلاك الغازوال و البنزين 70% من الاستهلاك الإجمالي للمواد النفطية. بالمقابل، عرف استهلاك الفيول ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2009 نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المادة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

إستهلاك المواد النفطية خلال سنة 2012

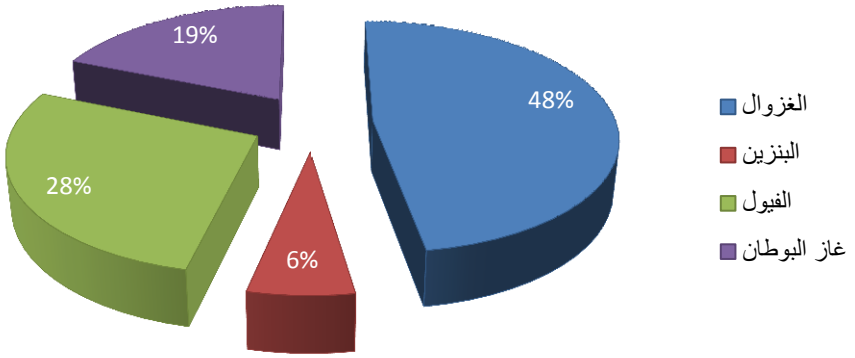

المنتجات الغذائية: السكر

بخصوص مادة السكر، يبلغ الاستهلاك السنوي لهذه المادة ما يناهز 1,2 مليون طن. و يبرز البيان التالي تطور استهلاك هذا المنتج للفترة الممتدة من 2002 الى 2012 :

تطور استهلاك السكر خلال الفترة 2002-2011 (ألف طن)

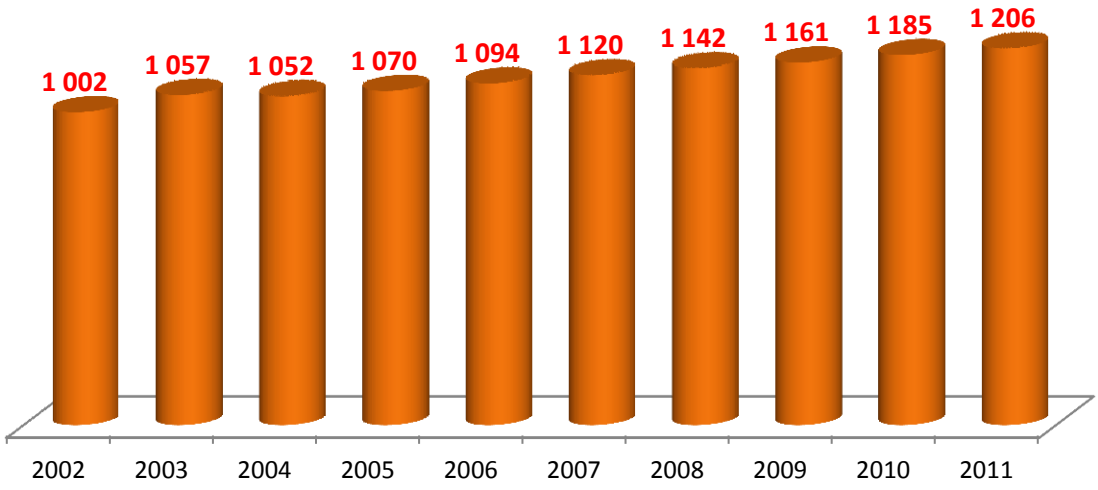

انتقل الاستهلاك المحلي للسكر من مليون طن في عام 2002 إلى أكثر من 1.2 مليون طن في عام 2011 أي بزيادة متوسطة سنوية قدرها حوالي 2%. و يبلغ الاستهلاك المحلي من السكر للفرد حاليا نحو 37 كيلو غرام سنويا، أي بمعدل 1,8 مرة مقارنة مع متوسط الاستهلاك العالمي. و هي موزعة بمعدل 80% للاستهلاك المنزلي 20% للاستخدام الصناعي.

و توضح بنية الاستهلاك أن 50% منه تتعلق بالسكر المسحوق، و 36% منه تتعلق بالسكر القالب و 13% بالنسبة للسكر المقرط.

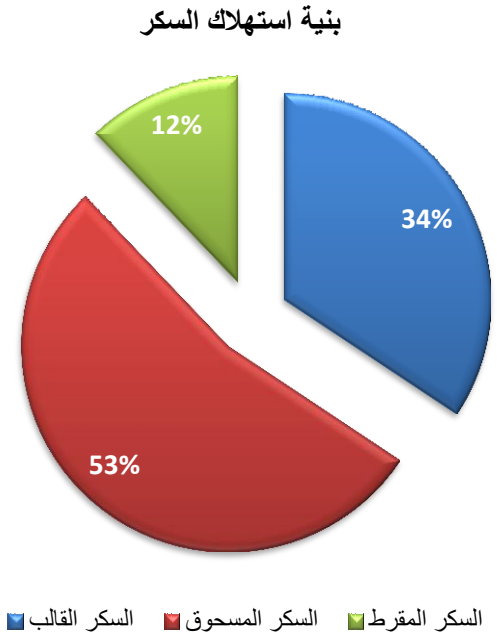

المواد الغذائية: القمح اللين

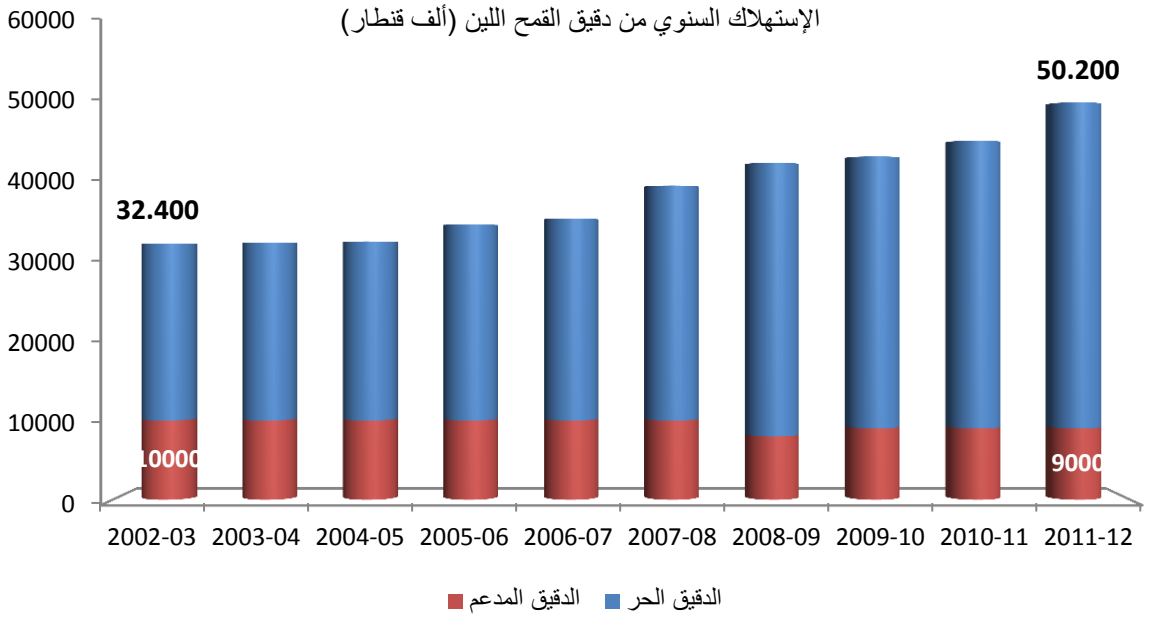

تطور الاستهلاك المحلي للدقيق المستخرج من القمح اللين من 33 مليون قنطار برسم الموسم 2003-2002، ليصل إلى أكثر من 50 مليون قنطار برسم الموسم 2003-2002 اي بزيادة 55%، ما يمثل متوسط استهلاك سنوي يبلغ 1,5 قنطار من الدقيق لكل فرد. من جهة أخرى ونتيجة لتحديد الحصيص السنوي من الدقيق المدعم، فان حصته ضمن مختلف اشكال دقيق القمح اللين قد انتقلت من 31 إلى 18 % خلال نفس الفترة.

3. معدل تغطية الاستهلاك عن طريق الإنتاج المحلي

المنتجات النفطية:

باعتبار المغرب دولة غير منتجة للنفط، فإن التبعية الطاقية و الذي تقاس بعلاقة الانتاج الوطني مع استهلاك المواد النفطية، قد شكلت دائما إشكالية حقيقية، حيث تقدر هذه النسبة حاليا بحوالي 93٪ مقابل 97٪ في عام 2002 و يرجع هذه التحسن بسبب الزيادة في مساهمة طاقة الرياح والطاقة المائية في إنتاج الطاقة الكهربائية برسم الفترة المذكورة.

أما بالنسبة لهيكلة ميزان الطاقة، فتتميز بغلبة المنتجات النفطية و التي تمثل 61٪ من الاستهلاك الطاقي الإجمالي مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي 34٪. و بالتالي فإن هيمنة مصادر الطاقة التقليدية في ميزان الطاقة لدينا، يشكل عامل هشاشة بالنسبة للاقتصاد الوطني في سياق دولي يتميز بالارتفاع المطرد لأسعار مصادر الطاقات التقليدية .

الميزان الطاقي الوطني

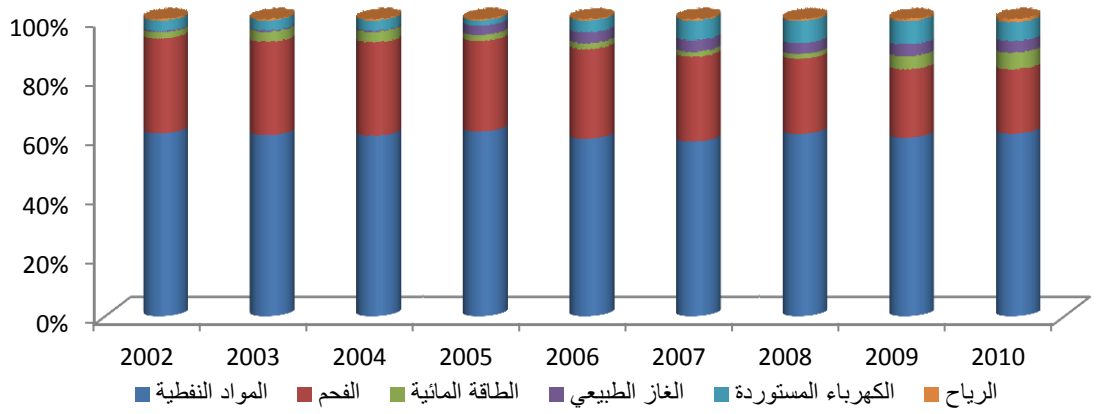

نتيجة ارتفاع أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة، فإن فاتورة النفط خلال الفترة 2002-2011 قد تضاعفت أربعة مرات منتقلة من 16,2 مليار درهم في عام 2002 إلى ما يقرب من 79,8 مليار درهم في عام 2011، أي بمعدل زيادة سنوي متوسط بلغ حوالي 22% مقابل زيادة سنوية في معدل استهلاك المنتجات البترولية لنفس الفترة و الذي بلغ بدوره 5٪ مما ساهم في تفاقم العجز التجاري.

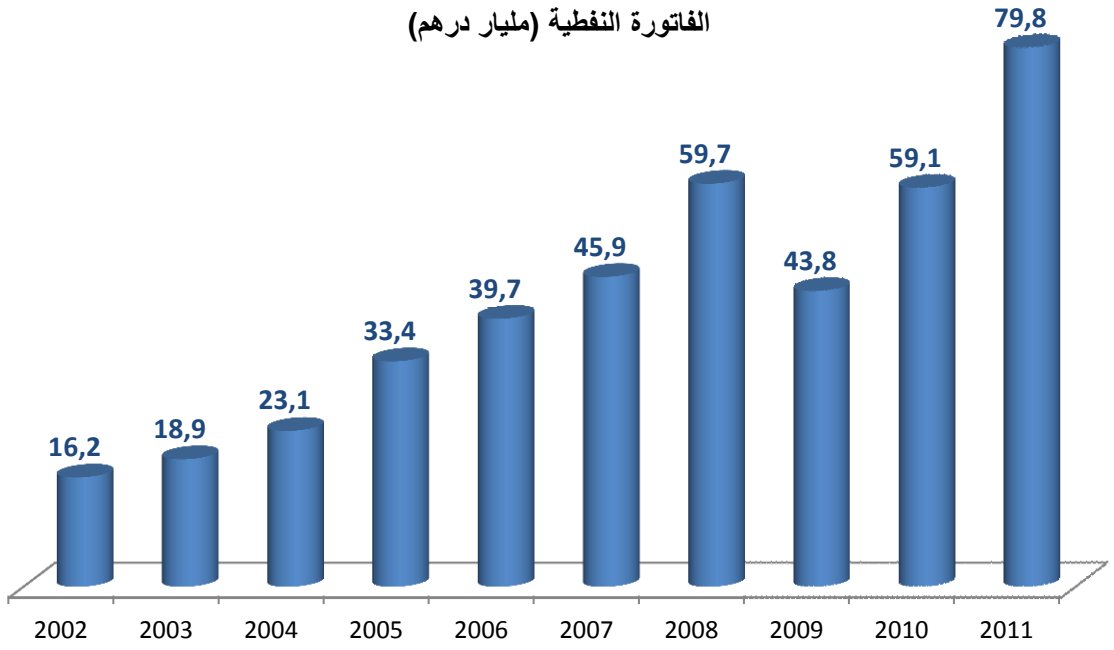

المنتجات الغذائية: السكر

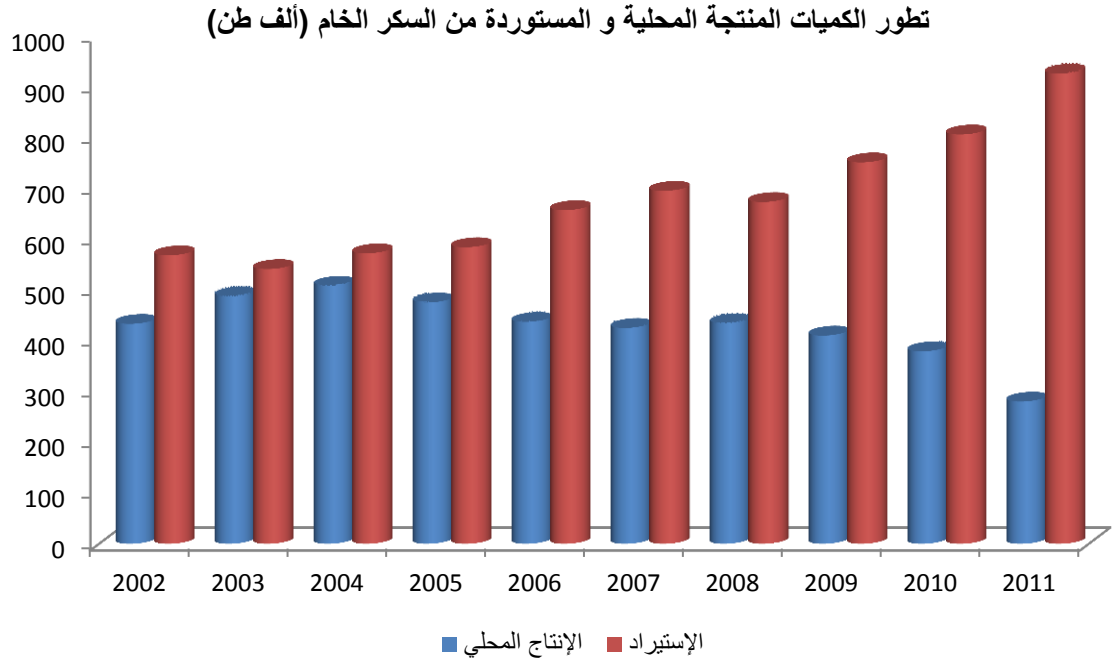

عرف الإنتاج المحلي للسكر في السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا، حيث انتقل من 500 الف طن إلى 280 الف طن سنويا، مما أدى إلى تدهور معدل الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج بما يقارب 25 نقطة . ويعزى هذا أساسا إلى الظروف المناخية السيئة التي ميزت المواسم الفلاحية الاخيرة.

المنتجات الغذائية:

دقيق القمح اللين

تتجسد الكميات المسحوقة من القمح اللين من طرف المطاحن الصناعية تبعا لأصل القمح كما يلي:

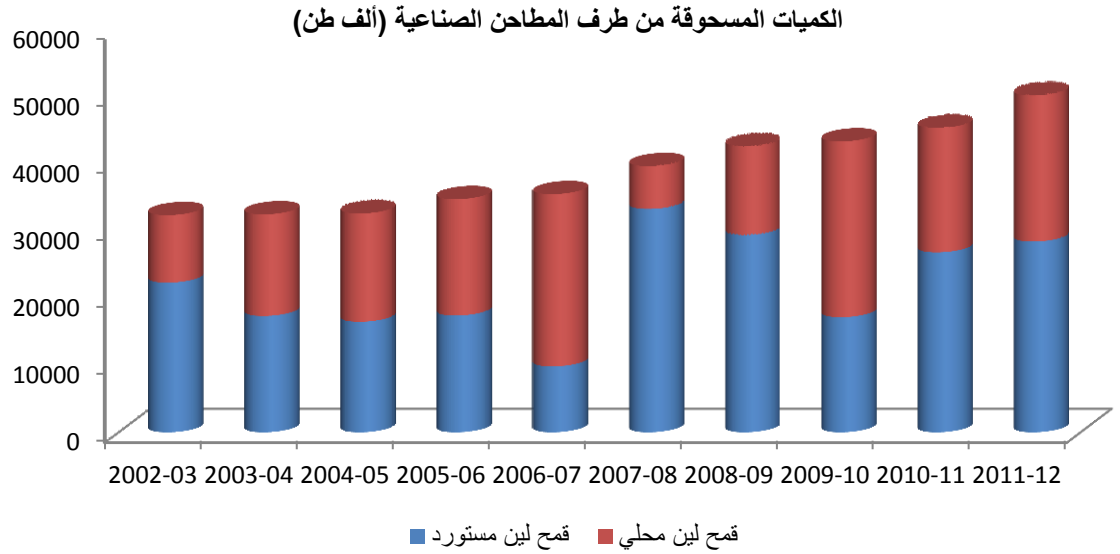

تبقى مساهمة الإنتاج المحلي (الكميات المجمعة من الانتاج المحلي للقمح اللين) في الكميات المسحوقة على صعيد المطاحن الصناعية ذات طبيعة تقلبية و التي تتراوح ما بين 6 و 26 مليون قنطار، و يعزى ذلك لعدم استقرار الظروف المناخية.

و بالتالي تتراوح واردات القمح ما بين 10 و 33 مليون قنطار سنويا، اي بمعدل تغطية لاحتياجات السوق المحلية متغير يتراوح بين 16٪ و 72٪.

III. تطور نفقات المقاصة

1. نفقات المقاصة: 2002-2011

خلال الفترة 2002-2011، انتقلت نفقات المقاصة من 3,9 مليار درهم سنة 2002 الى اكثر من 48,8 مليار درهم في عام 2011.

فيما يخص المواد الغذائية، ظلت تكلفة دعم الدقيق والسكر مستقرة خلال الفترة 2002-2006 في نحو 4,2 مليار درهم. و ارتفعت بحدة سنة 2007 لتصل الى 7,8 مليار درهم في عام 2011 بسبب قرار الحكومة دعم استيراد السكر الخام و القمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الحر نتيجة ارتفاع سعريهما في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للمنتجات النفطية، و تحت تأثير ارتفاع أسعارها في السوق الدولية على الرغم من مراجعة الأسعار المحلية بشكل جزئي بالنسبة لبعض المواد النفطية السائلة للفترة 2002-2012، فإن نفقات المقاصة بالنسبة للمواد النفطية السائلة وغاز البوطان قد انتقلت من حوالي مليار درهم في عام 2003 إلى نحو 41 مليار درهم في عام 2011. حيث تمثل هذه الأخيرة 84٪ من الدعم الإجمالي.

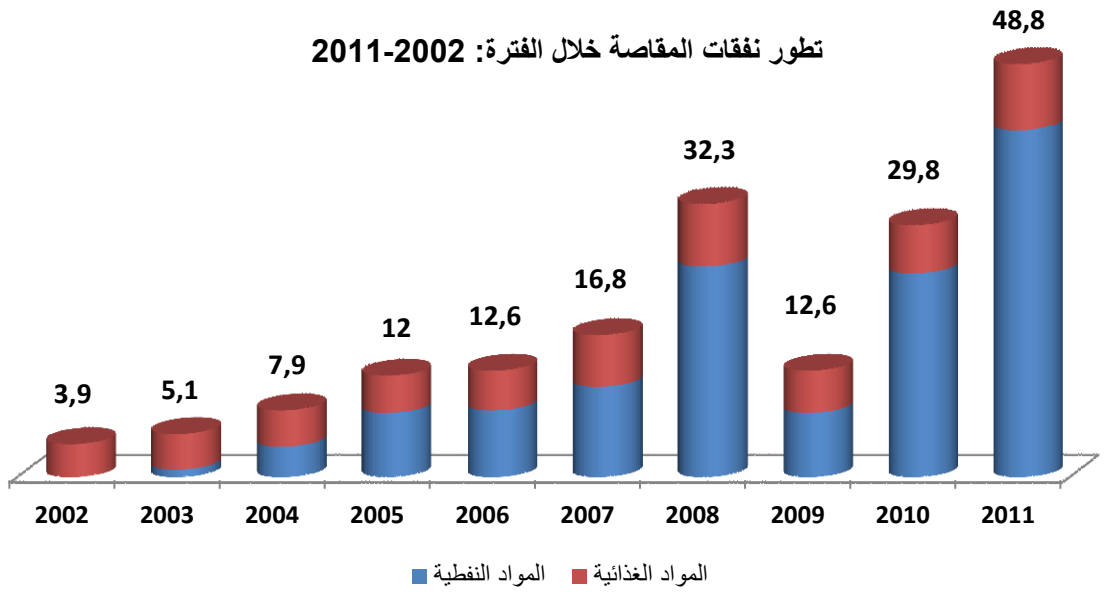

أما بالنسبة لتطور النسبة المئوية التي تمثلها نفقات المقاصة من الناتج الداخلي الخام، فتتراوح كما هو مبين في البيان التالي:

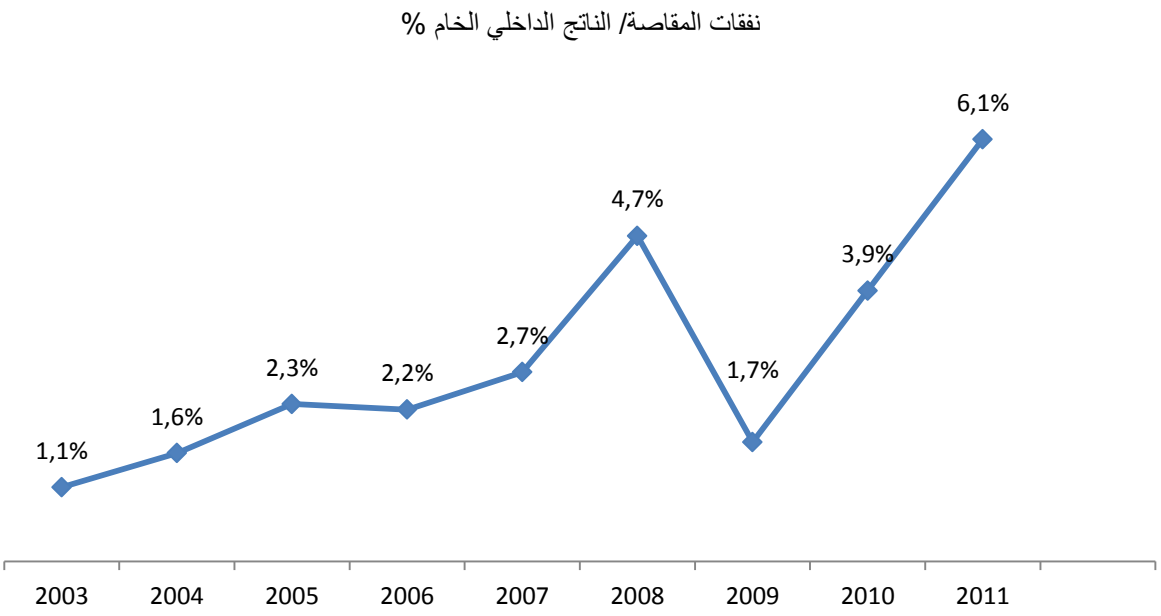

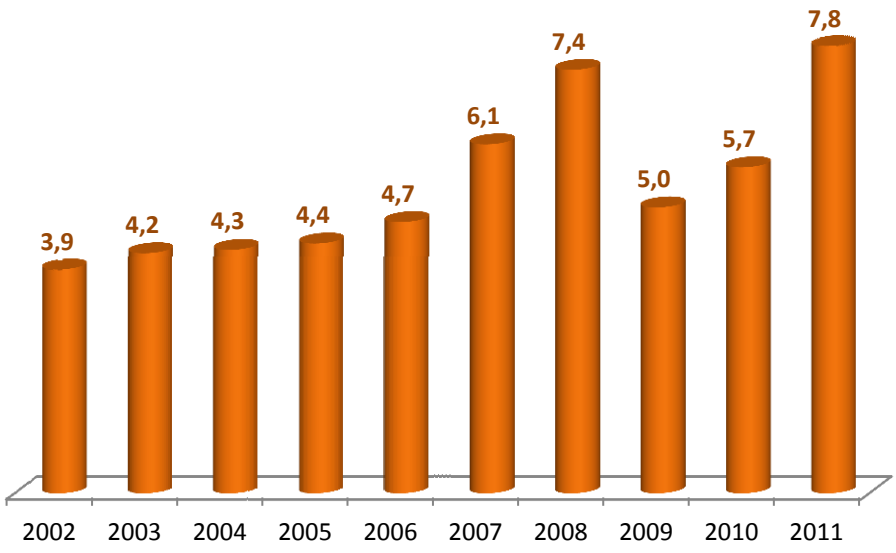

تطور نفقات المقاصة المواد النفطية (مليار درهم)

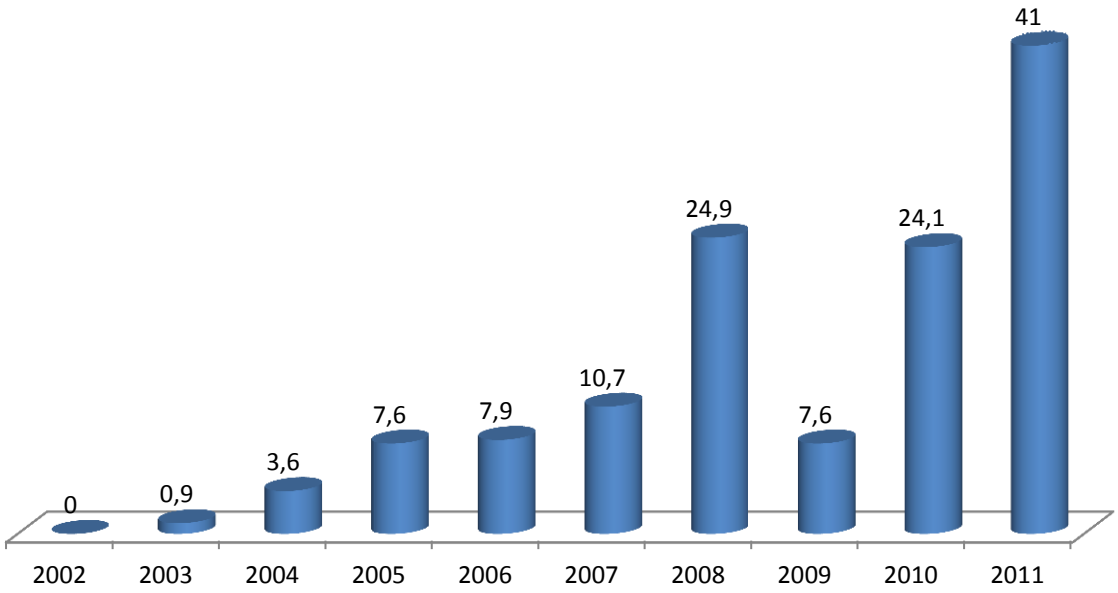

بالمقابل، تبلغ عائدات الميزانية العامة للدولة المستخلصة من الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد النفطية خلال الفترة الممتدة من 2002 حتى 2011 ما يلي:

مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك لصالح الميزانية العامة (مليون درهم)					
	البنزين	الغازوال	الفيول	البوطان	المجموع
سنة 2002	1 450	6 350	522	45	8 367
سنة 2003	1 484	6 463	415	49	8 411
سنة 2004	1 339	6 561	135	51	8 085
سنة 2005	1 344	7 067	157	51	8 619
سنة 2006	1 306	7 245	135	55	8 741
سنة 2007	1 653	7 860	138	61	9 712
سنة 2008	1 748	8 209	219	65	10 241
سنة 2009	1 977	8 999	171	64	11 211
سنة 2010	1 904	9 473	219	66	11 662
سنة 2011	1 786	182	10 149	1 786	12 186

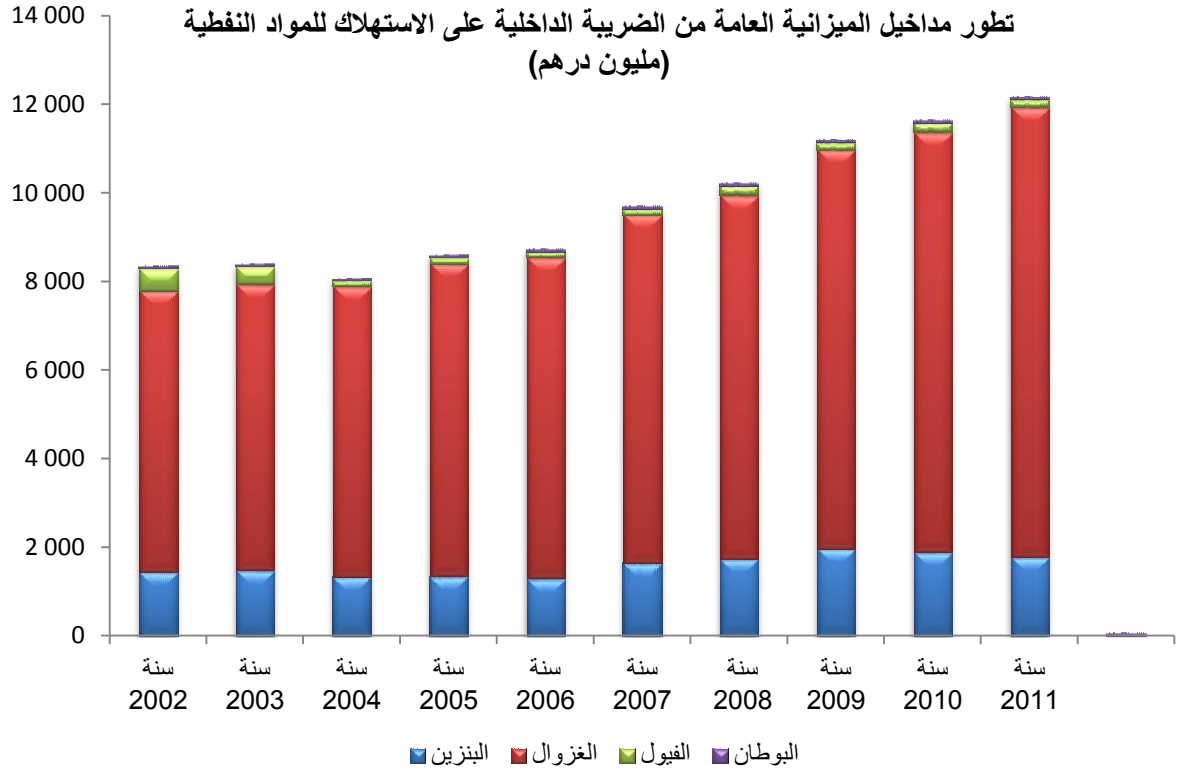

انتقلت مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد النفطية من 8,37 مليار درهم خلال سنة 2002 إلى ما يناهز 12,2 مليار درهم خلال سنة 2011 ما يمثل تطور سنوي متوسط يناهز 4,2 %. حيث يتم استخلاص هذه الضريبة على أساس الكميات المسوقة ما يفسر معدل النمو خلال هذه الفترة رغم الارتفاع القياسي لأسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

يلاحظ أن نفقات المقاصة أصبحت تفوق عائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المواد النفطية.

من جهة أخرى و أخذا بعين الاعتبار للعائدات الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات النفطية، تقدر العائدات الضريبية المطبقة على هذه المواد برسم سنة 2011 ما يناهز 22 مليار درهم ، منها ما يقرب من 10 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة.

و تبقى الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات النفطية مرتبطة بتطور أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية. فبالنسبة للفترة 2002-2011، انتقلت هذه العائدات من ملياري درهم الى نحو 10 مليار دولار، في الوقت الذي انتقل المتوسط السنوي للنفط الخام خلال نفس الفترة من 24,9 إلى 111,4 دولار للبرميل.

ويبين الجدول التالي متوسط الدعم بالنسبة للمواد النفطية خلال سنة 2011 مقارنة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على هذه المواد.

المواد المدعمة	الدعم المتوسط السنوي 2011	الضريبة الداخلية على الاستهلاك	% ثمن البيع
المواد النفطية			
غاز البوتان (درهم للطن) - 12 كيلو - 3 كيلو	6.350 76 درهم 19 درهم	46	٪190
الغازوال(درهم/لتر)	3.9	2,42	٪52
البنزين (درهم/ لتر)	2.7	3,76	٪27
الفيول الصناعي(درهم/الطن)	2.355	182,2	٪64
الفيول الصناعي لإنتاج الكهرباء (درهم/الطن)	3.470	معفى	٪145
الفيول الخاص الموجه لإنتاج الكهرباء (درهم/الطن)	4.540	معفى	%174
المواد الغذائية			
السكر المكرر (درهم/الطن)	2.140		٪37
السكر الخام المستورد (درهم/الطن)	2416		٪51
الدقيق الوطني (درهم/الطن)	2.000		٪100
دعم القمح اللين المستورد (درهم/الطن)	640		٪22

2. وضعية المقاصة بالنسبة لسنة 2012:

التكلفة المسجلة للفترة من يناير إلى غشت 2012:

سجل متوسط سعر النفط الخام وغاز البوتان حتى نهاية ماي 2012 على التوالي حوالي 117,1 دولار للبرميل و 975 دولار للبرميل. وهكذا، فقد بلغ متوسط الدعم السنوي الشهري بالنسبة لنفس الفترة، ما يقرب 4.500 مليون درهم. و يوضح الجدول التالي الدعم ا و كذا نسبته المئوية من ثمن البيع بالنسبة للمنتجات النفطية خلال الفترة الممتدة من يناير حتي مايو 2012:

	متوسط الأسعار	الدعم الاحادي	% بالنسبة لثمن البيع
البترول الخام	117.1 دولار للبرميل	–	–
البوتان	975 دولار للطن	8393 درهم للطن	252
الغازوال	1009 دولار للطن	4،69 درهم للطن	66
البنزين	1066 دولار للطن	3،66 درهم للطن	36
الفيول الصناعي	669 دولار للطن	3340 درهم للطن	91
الفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء	669 دولار للطن	4432 درهم للطن	186
الفيول الخاص	792 دولار للطن	5368 درهم للطن	206

للإشارة بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم خلال هذه الفترة 8،52 درهم للدولار.

لمواجهة هذه المستويات العالية من الدعم و التي أدت إلى تفاقم نفقات المقاصة حيث بلغت 25 مليار درهم فيما يتعلق بهذه الفترة، فقد عمدت الحكومة في 2 يونيو 2012 إلى مراجعة أسعار الغازوال والبنزين والفيول الصناعي.

خلال شهري يونيو ويوليو 2012، تزامنت هذه المراجعة في أسعار الوقود مع انخفاض في أسعار النفط الخام وغاز البوتان إلى ما يقرب من 95,9 دولار للبرميل، و 585 دولار للطن. وهكذا، انتقل متوسط الدعم الشهري للمواد النفطية خلال هذه الفترة ما يقرب من 3 مليار درهم اي بانخفاض بلغ 1,5 مليار درهم.

لكن، ابتداء من شهر غشت 2012، اتخذت أسعار المنتجات البترولية من جديد منحا تصاعديا حيث سجل متوسط سعر النفط الخام وغاز البوتان برسم النصف الثاني من شهر غشت من هذه السنة على التوالي 115,1 دولار للبرميل و 870 دولار للطن.

و قد زاد في تفاقم هذا الوضع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدرهم و الذي انتقل من 8,5 درهم في شهر يناير 2012 إلى ما يقرب من 9 دراهم في شهر غشت من نفس السنة.

وهكذا، سجلت نفقات المقاصة (المواد النفطية والغذائية) خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2012 ما يلي:

الفترة الممتدة من يناير الى غشت 2012	
النفط الخام دولار للبرميل	111,8 دولار للبرميل
السكر الخام دولار للطن	587 دولار للطن
القمح اللين دولار للطن	290 دولار للطن
تكلفة الموازنة (مليون درهم)	
المواد النفطية	31.900
المواد الغذائية	5.000
المجموع	**36.900**

خلال الفترة الممتدة من يناير الى غشت 2012، وعلى أساس متوسط سعر للنفط الخام 111,8 ومعدل صرف الدولار 8,66 درهم، فان نفقات المقاصة قد بلغت 36.900 مليون درهم من بينها 31.900 مليون درهم برسم المواد النفطية.

توقعات تكلفة الموازنة برسم الفترة الممتدة من شتنبر إلى دجنبر 2012:

بالنسبة للفترة الممتدة من فاتح أكتوبر حتى متم شهر دجنبر 2012، و على أساس فرضية متوسط النفط الخام خلال هذه الفترة 100 و 110 برميل دولار للبرميل وسعر صرف الدولار محدد في 8,5 درهم فمن المرتقب أن تتراوح نفقات المقاصة ما بين 13.000 مليون درهم و 15.400 مليون درهم.

افتراضات السوق الدولية		
	السيناريو الاول	السيناريو الثاني
النفط الخام	110	100
السكر الخام	500	500
القمح اللين	330	330
التكلفة المتوقعة خلال المدة: شتنبر – دجنبر 2012 (مليون درهم)		
المواد النفطية	13.000	10.600
المواد الغذائية	2.400	2.400
المجموع:	**15.400**	**13.000**

وعلى هذه الأساس، فإن توقعات نفقات الموازنة بالنسبة لعام 2012 يمكن أن تتراوح ما بين 50 و 52,3 مليار درهم على أساس فرضية سعر النفط الخام للفترة الممتدة من شتنبر الى دجنبر من سنة 2012، على التوالي في 100 و 110 دولار للبرميل.

من جهة أخرى، و أخذا بعين الاعتبار للدعم المخصص لاستيراد القمح بالنسبة للفترة الممتدة من أكتوبر الى دجنبر من سنة 2012 ، و الذي من المحتمل ان يصل الى 800 مليون درهم استنادا على بيانات الحالية للسوق الدولية ، فان التكلفة الاجمالية لنفقات الموازنة لعام 2012 يمكن أن تصل الي 53 مليار درهم.

3. توقعات تكلفة الموازنة لسنة 2013:

بالنسبة لسنة 2013، فان توقعات نفقات الموازنة بالنسبة للمواد النفطية و الغذائية تأتي على الشكل التالي:

افتراضات السوق الدولية		
	السيناريو الاول	السيناريو الثاني
النفط الخام	105	110
غاز البوتان	840	880
سعر صرف الدرهم بالدولار	8.5	8.5
السكر الخام دولار للطن	500	500
القمح اللين دولار للطن	300	300
التكلفة المتوقعة خلال المدة: شتنبر – دجنبر 2012 (مليون درهم)		
المواد النفطية	38.900	42.300
المواد الغذائية	7.000	7.000
المجموع	**45.900**	**49.300**

تقدر نفقات الموازنة بالنسبة لسنة 2013 بين 45,9 و 49,3 مليار درهم على أساس فرضية متوسط سعر النفط الخام خلال هذه السنة تتراوح على التوالي ما بين 105 و 110 دولار للبرميل.

من جهة اخرى، و في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، فمن المحتمل أن تتجاوز نفقات المقاصة خلال الفترة الممتدة من 2013 و حتى 2016 ما يناهز 200 مليار درهم مقابل حوالي 123 مليار دولار للفترة الممتدة ما بين 2009 و 2011.

ختاما، فإن إصلاح نظام المقاصة يشكل إحدى أهم الأولويات الحكومية باعتبار التحديات التي يشكلها و الفرص التي يتيحها بالشكل الذي يمكن من إعادة بلورة آليات الحماية الاجتماعية في بلادنا وذلك في إطار مقاربة شمولية و تشاركية لكافة المتدخلين.

هذا الإصلاح يجب أن يتخذ طابعا تدريجيا و تكامليا لجميع التدابير الاجتماعية المعمول بها حاليا مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتحويلات النقدية المشروطة في مجال التعليم " تيسير" و نظام المساعدة الطبية "راميد " .حيث أن دراسة التجارب الدولية في مجال الرعاية الاجتماعية تظهر أن التحول من سياسات الدعم الشمولي الى سياسة الاستهداف يمكن من تحقيق نتائج ملموسة على مستوى محاربة الفقر و الهشاشة.